

الطبعة الثانية



عقيدة الشيعة

تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية
من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري

جمع و تحقيق و تقديم

الشيخ محمد رضا الأنصاري الفيضي

٢٠

الخلاصة في علم الكلام

قطب الدين السبزواري

القرن السابع الهجري ؟

✽ هذه الرسالة الاعتقادية آخر رسالة من مجموعة ابن العودي القيّمة - التي سوف نتحدّث عن كاتبها ومواصفاتها في مقدمة رسائل ابن العودي القادمة - ولا نعرف مؤلّفها بالتحديد، لكن المذكور في آخرها: (تعليقة^١ العبد الفقير إلى الله تعالى احمد ابن الحسين بن أبي القسم العودي... الحلّي عفا الله عنه. وذلك بتاريخ نهار الجمعة...^٢ شهر ذي الحجة من شهور سنة اثني وأربعون وسبعمائة)، وبرغم أنّ هذه الترقيمة قد تكررت في ما سبقها من الرسائل مع اختلاف تواريخ نسخها، وتدّل على أنّ الرسالة للشيخ احمد بن العودي، لكن مع ملاحظة الرسائل الثمانية عشرة التي سبقت هذه نجد أن من عادة ابن العودي ذكر المؤلّف في بداية الرسالة عدا رسالتنا هذه حيث يُستشَم من ديباجتها أنّها تأليفه، إلّا أنّه بعد الفحص في نسخ أخرى كانت مجتمعة

١. هكذا تقرأ الكلمة برغم طمسها و عدم وضوح حروفها.

٢. ولعلّها الخميس.

٣. أربع كلمات ممحوة.

عندي، تبين أن هذه الرسالة هي رسالة «الخلاصة في علم الكلام» والمتضمن لاعتقادات أحد أعلام الإمامية في القرن السابع احتمالاً. وهو كما جاء وصفه في نهاية إحدى النسخ (رقم ٥١٤ في مكتبة آية الله المرعشي): الإمام، العالم، البارع، الورع، التقى، قطب الدين السبزواري. ولا نعرف شيئاً عن تفاصيل حياته ولا عن القرن الذي عاش فيه، إذ لم يرد له ذكر في كتب التراجم حسب ما فحصت فيها. قال الشيخ آقا بزرك الطهراني في الذريعة: ٧ - ٢٠٨: (الخلاصة في أصول الدين مرتباً على ثمانية أبواب لبعض قدماء الأصحاب. توجد نسخة منه في النجف عند السيد حسين بن عليّ ابن أبي طالب الحسيني الهمداني، وهي ضمن مجموعة من الرسائل كلّها بخط مهدي ابن الحسن بن محمد النيرمي الجرجاني. فرغ من كتابته في ٦٥٧).

أقول: لهذه الرسالة نسخ عديدة:

١- نسخة مكتبة بودليان، و المشهورة بنسخة آل العودي وهي المعتمدة في هذه التحقيق.

٢ - ٤ - نسخة مكتبة السيد المرعشي رحمته الله بقم بأرقام: ٥١٤، ٢٢٤٧، ٤٥٤.

وتوجد نسخ أخرى لهذه الرسالة الاعتقادية في مكتبات أخرى داخل إيران وخارجها ومنها النسخة التي تحدّث عنها الشيخ الطهراني في الذريعة وهي من القرن السابع ممّا يدلّ على أنّ المؤلّف من أعلام القرن السابع على أقلّ تقدير إن لم يكن من قبله. والرسالة تبدأ من ظهر ورق ١٢١ لغاية ورق ١٣١، و تحتوي على ثمانية أبواب. و ينبغي التنبيه إلى أنّ مصوّر هذه الرسالة والتي اعتمدنا في التحقيق عليها سقيمة بدرجة كبيرة، فكلّماتها و حروفها بل مقاطع كبيرة، بل و أسطر منها كانت مخرومة لم تتمكن من قراءتها، و برغم ذلك فقد استطعت بمساعدة العالم الفاضل شيخ اسامة المزيدي من قراءة قسم كبير منها، فقد راجعنا قراءة الرسالة مرات و مرات، و بجهد بليغ استطعنا إعادة كتابة الكلمات المحوّة والتي لم تبق منها سوى حروف خفيفة من بدايتها أو آخرها.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه العون

الحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد وآله الطاهرين.
إعلم أن هذا الكتاب يشتمل على مسائل تتعلق بعلم الأصول من التوحيد والعدل والنبوة والإمامة ، ومعرفة الثواب والعقاب والآلام والأعواض والآجال والأرزاق والأسعار وما يتعلق بها، ونحن نرتب الأول فالأول إن شاء الله تعالى.

الباب الأول: في التوحيد

وفيه فصول:

الأول: في إثبات وجوب النظر :

إعلم أن معرفة الله تعالى واجبة ولا يمكن تحصيلها إلا بالنظر، فيلزم أن يكون ذلك النظر واجباً، وإنما قلنا إن معرفة الله تعالى واجبة لأن شكر المُنعم واجب، ودفع الضرر عن النفس أيضاً واجب، وإذا جوّز الكامل العقل أن تكون المنافع الحاصلة له من الحياة والقدرة وغير ذلك :

إمّا أن تكون نعماً لمنعم يجب عليه شكرها ويستحقّ الذمّ بترك شكرها.

وإمّا أن تكون ضرراً على نفسه يجب عليه التحرّز منها.

فإذن وجب عليه معرفة فاعلها ليشكرها ويتحرّز عنها، وإنما قلنا إن معرفة الله تعالى لا تحصل إلا بالنظر ، لأن معرفة الله تعالى ليست بديهية ولا وجدانية، ولا حسية ولا خبرية ، فلم يبق إلا النظر، فثبت أن طريق معرفة الله تعالى بالنظر، والأّ تسلسل. فثبت أن يكون النظر واجباً.

الفصل الثاني: اثبات أزليته تعالى:

كل جسم مُحدث وكلّ محدثٍ يحتاج إلى المؤثر، وإنّما قلنا إنّ كلّ جسم محدث لأنّ الجسم... يصحّ أن يشار إليه إشارة حسية، والمشار إليه الإشارة الحسية يجب أن يكون حاصلًا في الحيز، وإذا ثبت هذا فالجسم لو كان أزليًا لكان في الأزل حاصلًا في الحيز، لكن يستحيل أن يكون حصوله في الحيز أزليًا، فيستحيل أن يكون الجسم أزليًا.

وإنّما قلنا إنّ حصوله في الحيز يستحيل أن يكون أزليًا لأنّه لو كان كذلك لكان: إمّا أن يكون حاصلًا في حيز لا يكون قبله حاصلًا في حيز آخر. أو لم يكن كذلك، بل كان حاصلًا في حيز كان قبله حاصلًا في حيز آخر، فمن ذلك يلزم أن لا يخرج عن ذلك الحيز، وإن خرج بالقهر وجب أن يعود إليه إذا زال القهر، وإذا لم يعد علمنا أنّه ليس كذلك، ومن الثاني يلزم أن تكون الأولى مسبوقًا بغيره وهو محال، فثبت أنّه لا يكون حصوله في الحيز أزليًا، وإذا كان كذلك لم يكن الجسم أزليًا.

وإنّما قلنا إنّ كلّ محدث محتاج إلى المؤثر؛ لأنّ المحدث هو الموجود الذي لم يكن ثمّ كان وما كان كذلك علم بالضرورة أنّ له محدثًا، فثبت أنّ لجميع الأجسام محدث.

دليل آخر: كلّ موجود سوى الواحد ممكن، وكلّ ممكن محدث، وكلّ موجود سوى الواحد ممكن محدث.

وإنّما قلنا إنّ كلّ موجود سوى الواحد ممكن، لأنّا لو قدرنا موجودين واجبي الوجود، لكان كلّ واحدٍ منهما مشاركًا للآخر... واجبًا ومباينًا عنه بالتمييز، وما به المشاركة غير ما به المباينة... ممّا به المباينة ومما به المشاركة. وكلّ مركب ممكن، وكلّ ممكن محتاج إلى مؤثر، وجزءه غيره لأنّه ليس هو، وكلّ ليس هو غيره، [فثبت أنّ] كلّ مركب ممكن.

وإنما قلنا إنَّ كلَّ ممكن محدث، لأنَّ كلَّ ممكن محتاج إلى المؤثر، لأنَّ الممكن هو الذي يكون نسبة طرفي الوجود والعدم إليه على السوية، فإذا حصل الرجحان فلا بدَّ من مرجح، فثبت أنَّ كلَّ ممكن محتاج إلى المرجح، وما كان كذلك كان محدثاً، فثبت أنَّ كلَّ موجودٍ سوى الواحد ممكن محدث .

الفصل الثالث: في إثبات صفاته الثبوتية :

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: ولا بدَّ من كونه قادراً، لأنَّه لو لم يكن قادراً لكان موجباً، لأنَّه قد صدر عنه الفعل، وكلَّ من صدر عنه الفعل:

فإنَّما أن يصدر عنه الفعل مع جواز أن لا يصدر، أو مع استحالة أن لا يصدر، والأوَّل هو القادر، والثاني هو الموجب، ويستحيل أن يكون تعالى موجباً، لأنَّه لو كان كذلك للزم من قدمه قدم العالم، أو من حدوث العالم حدوثه، وهما محالان، فيلزم أن لا يكون موجباً.

وأيضاً: لو كان تعالى موجباً، لكان يلزم من تغيير كلِّ شيء في العالم تغييره في ذاته تعالى، لأنَّ تغيير المعلول دليل على تغيير العلة، فلو لم تتغير العلة لم يتغير المعلول، وإذا كان التغيير على حالات لزم أن يكون موجباً.

مسألة: ولا بدَّ من كونه تعالى عالماً.... وقت دون وقت، فلا بدَّ أن يدعوه الداعي إلى ذلك البعض، والداعي... أن يدعو ما علم حقيقته وتصوّر ماهيته، وإذا ثبت كونه قادراً، ثبت كونه عالماً.

دليل آخر: كلَّ من صدر عنه أفعال محكمة متقنة، لا بدَّ أن يكون عالماً، وقد صدر عنه أفعال محكمة متقنة فيجب أن يكون عالماً، فالأوَّل بديهى حسي، فثبت كونه تعالى عالماً.

مسألة: ولا بدَّ من كونه تعالى حيّاً، لأنَّ الحيّ هو الذي يصحّ أن يقدر ويعلم، وإذا ثبت كونه تعالى قادراً عالماً، ثبت كونه حيّاً.

ولابدّ من كونه تعالى موجوداً، لأنّه لو لم يكن موجوداً لكان معدوماً، والمعدوم مستحيل أن يكون قادراً عالماً، وإذا ثبت كونه كذلك، ثبت كونه موجوداً.

مسألة: ولا بدّ أن يكون تعالى موصفاً بهذه الصفات أزلاً وأبداً، لأنّه لو لم يكن كذلك لم يصير موصوفاً بهذه الصفات، والتالي باطل لما مرّ، فالمقدّم باطل، فثبت أنّه تعالى موصوف بهذه الصفات أزلاً وأبداً.

مسألة: ولا بدّ من كونه تعالى قادراً على جميع الممكنات، وعالمماً بكلّ المعلومات، لأنّه لو لم يكن كذلك لكان اختصاصه ببعض دون البعض، مع استواء جميع المقدورات والمعلومات، ومع أنّ نسبة ذاته إلى الجميع على السوية، يحتاج إلى مخصّص، ولا مخصّص هناك، فوجب أن يكون قادراً على الكلّ عالمماً بالكلّ.

مسألة: ولا بدّ من كونه تعالى مدركاً سمياً بصيراً مُريداً وكارهاً، لأنّ المرجع في جميع هذه الصفات إلى كونه تعالى عالمماً بكلّ.....، كونه موصوفاً بهذه الصفات،.... هذه الصفات التي أثبتناها صفات إضافية نسبية ليست زائدة على ذاته المنزهة، لأنّه لو كانت زائدة فلا يخلو:

إمّا أن تكون واجبة أو ممكنة، وهما محالان. ويستحيل أن تكون زائدة. وإمّا قلنا إنّها لم تكن واجبة، لأنّها محتاجة إلى الغير، وما كان محتاجاً إلى الغير لا يكون واجباً.

وإمّا قلنا إنّها لا تكون ممكنة، لأنّها لو كانت ممكنة لكانت محتاجة إلى الغير، والمحتاج إلى الغير محدث لما مرّ، وإذا لم تكن واجبة ولا ممكنة لم تكن زائدة على ذاته، فحصل المرام.

الفصل الرابع: في صفاته السلبية :

وفيه مسائل:

مسألة: ويستحيل أن يكون تعالى جسماً، لأنّه لو كان جسماً لكان مساوياً لسائر الأجسام في الجسميّة، فإن لم يخالف الأجسام من وجه آخر لزم: إمّا

حدوثه أو قدمه لكونه محدثاً، وإن خالفها لزم أن يكون مركباً ممّا به المشاركة ومما به المخالفة، وهذا أيضاً محال.

ويستحيل أن يكون تعالى جسماً... لأنّه لو كان تعالى جسماً لكان لابدّ أن يكون حاصلاً في الحيّز لما مرّ، ثمّ لا يخلو: إمّا أن يصحّ خروجه عن ذلك الحيّز أو لا:

فإنّ صحّ صحّ عليه الحركة، وإن لم يصحّ لزم أن يكون كالمقيّد العاجز، وهما محالان عليه تعالى، فيستحيل أن يكون جسماً.

مسألة: ويستحيل أن يكون تعالى عرضاً، لأنّ العرض يحتاج إلى الغير، وإذا ثبت أنّه تعالى غير محتاج إلى الغير فلا يكون عرضاً.

مسألة: ذاته تعالى مخالفة لسائر الذوات لغير ذاته لا لأمر، إذ لو كانت ذاته مساوية لسائر الذوات لكان اختصاصه بتلك الصفات لأمرٍ أو لا لأمرٍ: يلزم التسلسل من الثاني، ويلزم ترجيح الممكن من غير مرجح، وهما محالان، فيثبت كونه تعالى مخالفاً لسائر الذوات لغير ذاته المحسوسة.

مسألة: لو كان الباري تعالى محتاجاً إلى الغير لكان: إمّا أن يكون محتاجاً إلى الغير، لكان إمّا أن يكون محتاج في ذاته، أو في صفاته، وهما محالان لما مرّ، فيستحيل أن يكون تعالى محتاجاً.

مسألة: ويستحيل أن يكون تعالى مرئياً بالبصر، لأنّه لو كان كذلك لكان لا يخلو: إمّا أن يكون مقابلاً للرائي أو لا يكون.

فإن كان مقابلاً: فإمّا أن يكون في جهة أو لا.

فإن كان في جهة: لزم كونه تعالى جسماً وهو محال.

وإن لم يكن في جهة: لم يكن مقابلاً.

فلم تكن الرؤية معقولة، لأنّ الرؤية المعقولة عبارة عن ارتسام صورة المرئي في العين واتّصال شعاع البصر به، وهذا لا يعقل إلّا فيما كان مقابلاً للرائي، وهو عليه تعالى محال.

وإذا بطلت هذه الأقسام ثبت استحالة رؤيته تعالى بالبصر.
 مسألة: يستحيل قيام الحوادث بذاته تعالى خلافاً للكرامية والحنابلة، لأنّه لو صحّ اتّصافه تعالى بها لكان تلك الصفة: إمّا أن تكون من [لوازم] ذاته أو من عوارض ذاته.

فمن الأوّل يلزم أزليّة الحوادث.

ومن الثاني يلزم التسلسل.

وهما محالان، فيستحيل كونه تعالى موصوفاً بها.

مسألة: الألم واللذة عليه تعالى محال لأنّها من توابع المزاج، الذي هو من توابع الأجسام، ولما ثبت كونه تعالى ليس بجسم يستحيل أن يكون موصوفاً بهما أو بواحدٍ منهما.

مسألة: يستحيل أن يتّحد بغيره، لأنّهما لا يخلو من أقسام ثلاثة، وهي: إمّا أن يبقيا كما كانا، أو صارا معدومين، أو عدم أحدهما دون الثاني، وليس في هذه الأقسام اتّحاد فيستحيل عليه الاتّحاد.

مسألة: يستحيل أن يحلّ تعالى في شيء، لأنّه لو حلّ في شيء لا يخلو: إمّا أن يجب حלוّه فيه أو لا يجب:

فمن الأوّل: يلزم حدوثة تعالى وهو محال.

ومن الثاني: استغناؤه عنه، والمستغني عن الشيء يستحيل أن يحلّ فيه.

مسألة: يستحيل أن يكون تعالى موصوفاً بشيء من الألوان، لاستحالة كونه تعالى [محلاً] للأعراض، لأنّ محلّها الأجسام، وإذا لم يكن تعالى جسماً لم يكن محلاً للأعراض، ولم يكن موصوفاً بشيء من الألوان.

الباب الثاني: في العدل

وفيه فصول: اعلم أنّ مرادنا من كونه تعالى عادلاً هو أنّه لا يفعل القبيح ولا

يخلّ بالواجب، وهذه المسألة متفرّعة على إثبات الحسن والقبيح بحكم العقل خلافاً للأشعرية.

اعلم أنّ كلّ من صدر عنه فعل من المكلفين من الأفعال الاختيارية فلا يخلو: إمّا أن يكون صدور ذلك الفعل منافراً للعقل أو لا يكون، والأوّل هو القبيح. والثاني إمّا أن يكون تركه منافراً للعقل أو لا يكون: والأوّل هو الواجب. والثاني: إمّا أن يكون فاعله مستحقاً للذمّ أو لا يكون. والأوّل هو القبيح. والثاني إمّا أن يكون... أو لا يكون. والأوّل هو الحسن. والثاني: فعله أو لا يكون. والأوّل هو المكروه، والثاني هو المباح. وإذا ثبت هذا، فلا شكّ أنّ بعض أفعالنا ما يكون العقل منافراً من فعلها، فالظلم والكذب والعبث والمفسدة.... ونفس أفعالنا ما لائم العقل كشكر المنعم وردّ الوديعة، وقضاء الدين، وغير ذلك. والعلم بذلك يجده كلّ عاقل من نفسه ولا يحتاج فيه إلى شرع، ولهذا يعرفه المنكرون للشرائع كالكفار الأصليّة، والبراهمة، وعبدّة الأوثان والأصنام، كما يعرفه المكيّون^١، ومن أنكر ذلك منهم جاهل مكابر. الفصل الثاني: لا شكّ أنّ العلم بحسن المدح والذمّ، يتوقف على بعض أفعال الإنسان علم ضروري، ولا شكّ أنّ حسن المدح والذمّ يتوقّف على كون الممدوح والمذموم فاعلاً، وما يتوقّف عليه العلم الضروري يجب أن يكون ضرورياً، فثبت أنّ العلم بكون العبد فاعلاً علم ضروري.

حجّة أخرى: أنّ كلّ ما صدر عنّا من الأفعال إنّما تصدر بحسب دواعينا وقصودنا، وكلّ فعل يكون كذلك كان ذلك الفعل فاعلاً لذلك الفاعل [ال] قادر، فاذن وجب أن يكون كلّ ما صدر عنّا من الأفعال فاعلاً لنا.

الفصل الثالث: في أنّه تعالى قادر على القبيح، والدليل عليه هو أنّ القبيح من

١. كذا في الأصل، ولعله: المبتون

الممكنات، لأنّه لو لم يكن من الممكنات لما قدرنا عليه، وإذا كان من الممكنات والله تعالى قادر على جميع الممكنات، فلا بد وأن يكون قادراً على القبيح.

الحجّة الثانية: أنّه تعالى قادر على تعذيب المصّر [على] الكفر، فإذا تاب بعد أن يكون، كان قادراً عليه لأنّ توبته... قادرٍ به، وتعذيبه بعد التوبة ظلم، والظلم قبيح، فثبت أنّه تعالى قادرٌ على القبيح.

الفصل الرابع: في أنّه تعالى لا يفعل القبيح، ولا يخلّ بالواجب... لأنّه تعالى عالمٌ بأنّه... قبح القبيح، لأنّه عالم بكلّ المعلومات.... عنها، فإذا علمه يصرفه عن فعله ولا يدعو الداعي إليه لاستغناؤه به عنه، ومع عدم الداعي ووجود الصارف يستحيل أن يصدر الفعل عن القادر، فثبت أنّه تعالى لا يفعل القبيح البتّة ولا يخلّ بالواجب.

مسألة: فإذا ثبت أنّه تعالى لا يفعل القبيح، وكلّ ما صدر عنه من إحداث العالم وما فيه من خلق الحيوانات المؤذية والنباتات المضرّة والقاتلة وغير ذلك من التكاليف الشاقّة حسن، وكلّ ما صدر من الظلم والقبيح والكذب والفساد وغير ذلك إنّما صدر عن غيره لا عنه، ولا يريد شيئاً من القبائح البتّة لأنّ إرادة القبيح قبيحة.

مسألة: ما فعل الله تعالى بالمؤمنين من تعريض الثواب وإزاحة العلة من التمكين والألطف، وبعث الأدلّة فقد فعله بالكافر، فإذا [لو كان] تكليف المؤمن حسناً يجب أن يكون تكليف الكافر أيضاً حسناً، فأما ما صدر عنه من الكفر فإنّما صدر عنه باختياره وبترك الواجب لا بالتكليف.

الباب الثالث: في النبوة

الفصل الأوّل: في حسن بعثة الأنبياء فوائده:

منها: أن يأتوا من الله تعالى إعلام الثواب الدائم للمطيع المؤمن والعقاب الدائم للكافر العاصي ، وذلك لطفٌ لهم.

ومنها: أن يعلمهم كيفية شكر المُنعم.

ومنها: زيادة دواعي المكلفين في أداء الواجبات واجتناب المقبّحات.

وما كان فيه هذه الفوائد الموفرة كان حسناً، فيجب كون بعثة الأنبياء حسنة.

الفصل الثاني: في إثبات نبوة نبيّنا محمد رسول الله ﷺ :

لأنه ادّعى النبوة، وظهرت المعجزة على يده موافقاً لدعواه، وكلّ من كان كذلك كان نبياً حقّاً.

أمّا أنه ادّعى النبوة فذلك معلوم بالتواتر.

وأما أن ظهر المعجز على يده فهو أنه ظهر القرآن عليه.

وأما بيان أن القرآن معجز: فمن حيث لفظه البليغ، ومعناه المبين ما لم يعهده أحدٌ من العرب، إذ تفرّد ﷺ بالقرآن وتحداهم به وأجمعوا على أن يأتوا بمثله أو بسورةٍ فقد عجزوا عن ذلك، ولما ظهر عجزهم عن المعارضة ثبت أنه معجز من قبل الله تعالى. ولو قدروا على إتيان مثله لأتوا به، ولما خرجوا بالسيف، ولا اختاروا ما فيه بذل المهج والنفوس واسترقاق الأولاد، لأنّ من قدر على دفع الخصم بأهون الأمور وأيسر ما في المقدور، لا يقصد الأُصعب الأثقل، وذلك لا يكون منهم إلاّ عجزاً ظاهراً ونكولاً فاضحاً، فثبت أن القرآن معجز خارق للعادة، وإذا ثبت أنه نبيّ من الله تعالى.

ومن معجزاته: - التي هي سوى القرآن - تسبيح الحصى في يديه، وحنين الخشبة، وشكاية الناقة، وتكلم الذراع المشوي، [و] انفجار الماء من بين يديه،.... و اشباع الخلق الكثير من الطعام القليل، ومجيء [الشجرة]، والادبار وعودها إلى مكانها لما قال لها ادبري، وانشقاق القمر.... على ما تواتر به النقل..... وإن كان كلّ واحدٍ منهما في حيّز الآحاد، إلاّ أنه لما كثرت الأخبار..... يستحيل أن تكون كلّها

كذباً، وإذا صحَّ واحد منها حصل المقصود وصحَّ الباقي، فثبت أنَّه كان نبياً حقاً من عند الله، صادقاً في جميع ما أتى به.

الفصل الثالث: في صفاته ﷺ

يجب أن يكون النبي ﷺ موصوفاً بكمال العقل والذكاء والفطنة وقوّة الرأي وجوده، ووجب أن يكون معصوماً من القبائح كلّها صغيرها وكبيرها قبل النبوة وبعدها، عمداً كان أو نسياناً، لأنّ جواز ذلك عليه ينقّر العقل عن متابعتة، ولا يليق للحكيم إيجاب من ينقّر العقل عن متابعتة، فيجب أن يكون موصوفاً بهذه الصفات.

الفصل الرابع: كلام الله تعالى محدث لأنّه مركّب من الحروف على وجه يتقدّم بعضها على بعض، وكلّ ما كان كذلك كان محدثاً.

وإنّما قلنا إنّّه مركّب من الحروف على ذلك الوجه لأنّه لا يفهم الكلام إلّا أن يكون كذلك، وذلك بديهي.

وإنّما قلنا إنّ كلّ من كان كذلك كان محدثاً، لأنّ المتقدّم إنّما يتقدّم على المتأخّر بمقدار متناهٍ، لأنّه مسبوق بالتقدّم، فيلزم أيضاً أن يكون المتقدّم متناهياً، لأنّه... متناهٍ، وما كان متقدّماً المتناهي... متناهياً، وكلّ ما كان متناهياً في... كان محدثاً، فلزم أن يكون جميع كلامه محدثاً.

الفصل الخامس: في جواز النسخ.

دليل نبوة نبيّنا محمد ﷺ وصحة نبوّته موقوفة على النسخ... يكون النسخ حقّاً. دليل آخر: المصالح الشرعيّة تختلف باختلاف الأوقات والأشخاص، فلا بدّ من أن يبيّن سبحانه وتعالى للمكلّفين ازاحته لعلّتهم، فإنّ لا بدّ أن تتغيّر الأحكام كتغيّر المصالح وذلك هو النسخ.

الباب الرابع: في الإمامة

وفيه فصول:

الأول: في إثبات وجوب الإمام .

الإمامة واجبة في الدين عقلاً وشرعاً، كما أن النبوة واجبة عقلاً سمعاً، وكما أن النبوة واجبة في النظر عقلاً وسمعاً خلافاً لأكثر الأمة:

أما الوجوب عقلاً: هو أن احتياج الناس إلى إمام واجب العصمة يحفظ أحكام الشرع عليهم، يحملهم على مراعاة أحكامه بالوعد والوعيد، وإجراء حدود الدين، كاحتياجهم إلى نبيٍّ يشرع لهم الأحكام، ويبيّن لهم الحلال والحرام، وكاحتياج الخلق إلى استيفاء الشرع كاحتياجهم إلى تمهيدته. وإن كان إرسال الأنبياء واجباً لكونه لطفاً وتمكيناً، كان أيضاً نصب الإمام عليه واجباً.

حجة أخرى: نصب الإمام لطف، واللطف واجب على الله تعالى، فوجب أن يكون نصب الإمام أيضاً واجباً عليه تعالى.

وإنما قلنا إن نصب الإمام لطف: لأن... المكلف الطاعة أولى واختيارها أقرب، ولولاها لما كان كذلك مع تمكنه في الحالين، وهذا فيه وجهٌ قبيحٌ. ولا شك أن عند وجود الرئيس المهيب النافذ الأمر، الآخذ على اليد السعيد المنتصف للمظلوم من الظالم، يرتفع الفساد كله أو أكثره، فوجب أن يكون وجوده لطفاً كسائر الألفاظ. وإنما قلنا إن اللطف واجبٌ عليه تعالى لأن كل ما كان كذلك يجب أن يفعله الحكيم، لأنه لو لم يفعله... والتكليف، لكان المكلف غير مزاح العلة، فيكون الله تعالى ناقضاً لغرضه، وهو عليه محال.

وإذا ثبتت المقدمتان ثبت أن نصب الإمام واجبٌ عليه تعالى.

حجة أخرى: أمّا الدليل السمعي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ إنّ الله تعالى أمرنا بالكون مع الصادقين وذلك يدلّ على أنّه تعالى أوجب علينا متابعتهم، فنقول:

ذلك الصادقين الذي يجب علينا متابعتهم، يجب أن يكون صادقاً في كلّ ما قال، وإلاّ لكان يجب علينا متابعتهم فيما لا يكون صادقاً فيه، وذلك لا يجوز، وإذا كان صادقاً في كلّ الأمور فذلك الصادق: إمّا أن يكون معيّناً، أو غير معيّن:

والثاني: باطل بالضرورة، وإلاّ لزم الإجمال والتعطيل، والأوّل: إمّا أن يكون ذلك المعيّن جميع الأئمة أو بعضهم؟ والأوّل باطل بالضرورة فيبقى الثاني، فوجب أن يكون في الأئمة شخصٌ معصوم، ولا يجوز عليه الخطأ وهو المطلوب.

الحجة الرابعة: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾

وجه الاستدلال: أنّه تعالى أمر المكلفين بطاعة أولى الأمر، كما أمر بطاعته وطاعة رسوله واجبة، وإذا كان طاعته تعالى واجبة، وطاعة رسوله واجبة، وجب أن تكون طاعة أولى الأمر كذلك، لأنّه... عليه، وإذا ثبت ذلك فنقول لا يخلو: إمّا أن يكون الأمير معيّن ويتمّ هذا الدليل كما مرّ.

الحجة الخامسة: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾.

وجه الاستدلال: أنّ الولي هو أولى بالتدبير وأحرى بالتصرّف في الدين، وإذا كان المراد في هذه الآية أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام يجب أن يكون أولى بالمؤمنين بالتدبير وأحرى بالتصرّف في... يدلّ على إمامته.

بيان الصغرى: تقليلاً للاشتراك كما هو مذكور...

وبيان الكبرى: اجماع الطائفة المحقة مع فرق من الطوائف المختلفة.

وإذا ثبتت المقدمتان ثبت أنه متصرف في الدين وهو المطلوب.

الفصل الثاني: في صفات الإمام.

يجب أن يكون الإمام معصوماً من جميع القبائح كما مر في النبي ﷺ، قبل الإمامة وبعدها، لأن العلة في وجوب عصمة النبي ﷺ والإمام واحد كما مر. وإذا كانت عصمة النبي ﷺ واجبة فيجب أن تكون عصمة الإمام كذلك.

وأيضاً: إن الله تعالى أمرنا بتعظيمه وطاعته ساحته فوق تعظيمه على كل واحد من الأمة.

ويجب أن لا يكون خبيثاً في عقيدته... اللهم إلا أن... الرعية وذلك باطل.

ويجب أن يكون... تقياً عند الله تعالى،... لأن تعظيمه فوق تعظيم كل واحد منهم.

ويجب أن يكون أفضل من سائر رعيته فيما هو إمامهم فيه، لقبح تقديم المفضل على الفاضل.

ويجب أن يكون أعلم منهم فيما هو إمامهم فيه لما مر.

ويجب أن يكون أشجع... رأياً، لقبح تقديم الأضعف على الأقوى، مع أنهم متعبدون بالجهاد.

ويجب أن لا يكون ناقص الخلقة، مشنوا الصورة على حد يوجب النفرة عن متابعتة. ويجب أن لا يكون متحرفاً بحرفة توجب النفرة عن متابعتة.

الفصل الثالث: في تبين إمام الحق بعد النبي ﷺ بلا فصل.

وهو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، لأننا قد دللنا على أن وجوب العصمة

شرط في صحّة الإمامة وكلّ من قال إنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً قال إنّ الإمام بعد رسول الله ﷺ بلا فصل أمير المؤمنين عليه السلام ، ثمّ الحسن ثمّ الحسين ثمّ عليّ بن الحسين ثمّ محمّد بن عليّ الباقر ثمّ جعفر بن محمّد الصادق ثمّ موسى بن جعفر الكاظم ثمّ عليّ بن موسى الرضا المدفون بخراسان، ثمّ محمّد بن عليّ التقيّ، ثمّ عليّ بن محمّد ثمّ الحسن بن عليّ العسكري ثمّ الحجة القائم الخلف الصالح محمّد المهدي صاحب الزمان صلوات الله عليه وعليهم أجمعين، لأنّ إمامنا ودليلنا الذي أوجب الله تعالى علينا طاعته هو الخلف الصالح الذي ننتظر ظهوره وخروجه، اللهمّ ارزقنا أن نكون من المستشهدين بين يديه، الذابّين عنه، آمين يا ربّ العالمين.

الفصل الرابع: في سبب غيبته عليه السلام

غيبته عليه السلام لا يجوز أن يكون من فعل الله تعالى، ولا من...، ولا يخلو...، ولا يجوز أن يكون من الإمام لأنّه معصوم لا يترك ما كان واجباً عليه، فلم يبق إلّا أن يكون من خوف الأعداء، ومن فقد الناصر، فإذا زال الأوّل وحصل الثاني ظهر ويملاً الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً إن شاء الله تعالى.

الباب الخامس: الوعد والوعيد

إذا خرج [الإنسان] من دار الدُّنيا فلا يخلو إمّا أن يكون كافراً أو لا يكون: والأوّل: يبقى مخلّداً في النار، والثاني إمّا أن يكون عاصياً أو لا يكون. والثاني: يبقى مخلّداً في الجنّة، والأوّل إمّا أن يتوب قبل أن يموت أو لا يتوب، والأوّل يعفو الله تعالى عنه بمنّهِ وكرمه. والثاني: اختلفت الاماميّة في حاله: فعند أهل الوعيد: يبقى مخلّداً في النار.

وعند الخوارج: في الجنة .
وعند أهل التفصيل: يعذب بقدر ما اقترفه من المعاصي إذا لم يعف الله عنه، ولم يشفع فيه شفيع، ثم يدخل الجنة ويبقى مخلداً وهو الحق،
والدليل عليه: أن ذلك الفاسق صار مستحقاً للعقاب بفسقه لكن مع ذلك يكون مستحقاً للثواب بإيمانه وبسائر طاعته، بل ولا يزيل فسقه ما كان ثابتاً له من استحقاق الثواب، وإذا كان كذلك، وجب عليه أن لا يكون عقابه دائماً، لأن له انزاله وإزالته به... أو على طريق الاحتباط، لأنه إما أن يؤثر معاً أو على التعاقب: والأول باطل، لأن المؤثر في عدم كل واحد منهما وجود الآخر، والعلّة تجب حصولها مع المعلول، ويلزم أن يكونا موجودين، حال كونهما معدومين، وذلك محال. والثاني أيضاً، كذلك لأن المعدوم لا يؤثر.
وأما الثاني: وهو طريق الاحتباط، وهو أيضاً باطل، لأنه يلزم أن لا ينتفع المؤمن بإيمانه وسائر طاعته.
ولا يندفع عنه بذلك الإيمان...، وذلك ظلم فلم يبق إلا أن يكون استحقاق الثواب باقياً مع استحقاق العقاب، فإذا خرج من الدنيا مع هذين الاستحقاقين، فلا يخلوا:
إما أن يدخل الجنة ثم يخرج منها ويدخل النار، وذلك خلاف الإجماع.
أو يدخل النار ثم يخرج منه.
أو يدخل الجنة وهو الحق.

الباب السادس: الآلام والأمراض

إذا رأينا أن بعض الحيوانات يتألمون بالأمراض والأوجاع التي لا يمكن أن...
إلا الله تعالى، وجب أن تكون من فعله تعالى، وإذا ثبت أنه لا يفعل القبائح وجب

أن تكون هذه الآلام حسنة، وإذا كانت حسنة فلا بد لها من وجهة حسن، وذلك لا يجوز إلا أن يكون لطفٌ لغيرهم مع أعواض مستوفاة لهم، أو من غير عوض لهم، وهو لطف لهم. وعليه كل ألم صدر عنه تعالى لا يكون المتألم مستحقاً له، وجب عليه تعالى أن يعوّضه أعواض مستوفاة برفع أو دفع ضررٍ، فلا يخرج عن كونه ظلماً وإن يكن لطفاً للآخر حتى يخرج أن كونه غيره ظلماً وجب عليه....^١

الباب السابع: في الآجال والأرزاق والأسعار

داخلٌ في... ثبوته فيه من غير تأثير الوقت...، إذا بطلت حياة أحد، فلا يخلو بطلانها:

إمّا أن تكون من جهة الله تعالى، أو من جهة غيره:
فإن كانت من جهة الله تعالى، فلا بد أن يكون فيه حكمة، وإلا لزم الترجيح من غير مرجح وهو محال. وإذا بطل من جهته، فحكمه حكم سائر الآلام.
ثم اختلفت الأمة فيه:

فقال بعضهم: يمكن أن... لو لم يقتل.

وقال بعضهم: يموت.

وقال بعضهم: يمكن أن... لأن بقاء حياته من الممكنات، والله تعالى قادر على كل الممكنات، فثبت كونه تعالى قادراً على بقائها.

...الرزق: تمكين الحيوان... إمّا أن ينتفع به ولم يكن لأحد منعه عنه، وعلى هذا فلا يكون له تعالى... لاستحالة الانتفاع عليه، ويكون للحيوان رزق، لحصول الانتفاع... المنع فيما كان ملكاً لهم، ولم يكن الحرام رزق لوجوب المنع لديه، إمّا كونه من باب أن الحرام رزق، لأن الرزق هو ما أكله الحيوان باطل لقوله تعالى:

١. سطران مخرومان و ممحوران.

﴿وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ ولا يمكن انفاق ما أكله وابتلعه الحيوان، ولأن الله تعالى مدح على إنفاق الرزق، ولو كان... لكان الله تعالى مادحاً على المعصية...، على الله تعالى محالاً.

فصل: في الأسعار: اعلم أنه... من الله تعالى، كان اكثار الأشياء المنتفع بها، وتقليل المشتبهين والشهوات، وذلك... من الله تعالى. وإن كان سبب الغلاء منه كتقليل الأشياء وتكثير المشتبهين أو الشهوات، فذلك الغلاء منه تعالى. وإن كان سببها من الناس كابتياع المتاع، أو إجبار صاحب المتاع على البيع وإزالة إخافة الطريق، كان الرخص منهم، فإن كان بالعكس من ذلك، كان الغلاء منهم.

الباب الثامن

وفيه فصول:

فصل: في أحوال المكلفين بعد الموت.

فصل: الدليل على سؤال القبر.

إجماع الأمة لا يؤثر في ذلك خلاف من خالف إجماع الأمة فيه، ولا يمتنع أيضاً أن يكون في ذلك مصالح ولطفاً لمن سمع الخبر.

فصل: في الإعادة

حشر الأجساد ممكن، والله تعالى قادر على الممكنات وعالم بجميع المعلومات. ثم الأنبياء الذين عرفنا صدقهم أخبرونا عن ذلك، وكلما أخبر عنه الصادق فهو حق، وكان ذلك الشيء ممكن الوقوع، كان وقوعه حقاً، وإلا لزم كذب الأنبياء، وهو محال فوجب أن يكون حشر الأجساد حقاً.

فصل: في الشفاعة.

اتفقت الأمة على أن لنبيّنا شفاعة مقبولة، لكنهم اختلفوا في كيفية شفاعته: فقال بعضهم: هي للمؤمنين خاصة لزيادة درجاتهم.

وقال بعضهم: بل لا سقاط العقاب عن أهل الكبائر ولا إخراجهم من النار، وهو الحق. والدليل عليه هو أن لفظة الشفيع إما تكون في الزيادة أو إسقاط العقاب أو فيهما:

إن كان حقيقة في الأول لزم أن يكون مجازاً في الثاني، وابطلنا من الشفيع... يكون... النبي ﷺ... له. وإذا بطل هذا ثبت أن الشفاعة لا تكون إلا في إسقاط العقاب عنهم وإخراجهم من النار.

فصل: وأهل الآخرة ليسوا بمكلفين، والدليل عليه هو أنه يجب على الله تعالى أن يثيب المكلف ثواباً خالصاً من المشقة، فلو كانوا مكلفين، لم يكن خالصاً من المشقة، وهو محال. فثبت أنهم لو كانوا مكلفين لم تكن خالصاً من المشقة وذلك محال. فثبت أنهم غير مكلفين بل منعمين مكرّمين.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين. ... العبد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن الحسين بن أبي القاسم العودي الحلبي، عفى الله عنه، وذلك بتاريخ نهار الخميس... شهر ذي الحجة من شهور سنة اثني وأربعين وسبع مائة.

